
بسم الله الرحمن الرحيم

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
للسنوات 2010 - 2014



أسس وآليات بناء الإستراتيجية

الاسس

- وضعت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد استناداً إلى الفقرة (1) من المادة (5) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 لتشمل مختلف المستويات التنظيمية وتوزيع الأدوار فيما بينها وترتيب الأولويات والنتائج المتوقعة بالأعتماد على الأسس الآتية:
- تحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية والوقوف على ما بها من نقاط القوة ونقاط الضعف.
- تنفيذ البرنامج السياسي الذي تبنته الحكومة الوطنية والتي جعلت من بين أولويات أعمالها محاربة الفساد.
- التحديد الواضح والدقيق للظواهر السلبية وجرائم الفساد، وتشخيص أسبابها، واتخاذ الإجراءات الكفيلة لمعالجتهاوتنفيذ الإجراءات القانونية بحق مرتكبيها.
- التحديد الواضح والدقيق للأهداف
- تنمية القدرة على التحكم الذاتي في الأداء. المراجعة المستمرة والدورية للأداء، وتحديد الانحرافات، وتحليل أسبابها وسبل معالجتها
- تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات للوظائف المختلفة ومساءلتها عن تحقيق النتائج.
- تفعيل جهود مؤسسات الدولة بما يضمن تنسيق المهام والفعاليات المترابطة فيما بينها والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

الآليات

- .المكافحة عبر إحداث تغييرات في السياسات والأنظمة حسب تطور العمل
- ترسيخ الشراكة بين الجهات المعنية كافة في بناء الجبهة الوطنية لمكافحة الفساد
- توضيح دور المؤسسات الحكومية، وتشخيص المشاكل الرئيسة التي تعاني منها، وخاصة في مجال ترشيد الهياكل التنظيمية وتنمية الموارد البشرية ورسم السياسات المالية والإدارية وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد والنزاهة والشفافية والمساءلة، وتفعيل آليات مكافحة الفساد
- اختيار الأهداف القريبة والبعيدة المدى مع الأخذ بنظر الأعتبار ان يكون الهدف المختار واقعي ويمكن تحقيقه وقياسه وأنه لا يتعارض مع الأهداف الأخرى.
- تهيئة الموارد البشرية والمادية والمستلزمات الأخرى لتنفيذ الخطة. تحديد سقف زمني لتنفيذ كل مفردة من مفردات الخطة.
- توزيع المسؤوليات على ضوء مفردات الخطة
- إصدار تقارير متابعة دورية لإنجاز المهام من قبل المؤسسات المعنية، وتصحيح المسارات في ضوء تحليل النتائج.
- إصدار تقرير سنوي في نهاية كل سنة يوضح نتائج صياغة وتنفيذ الخطة الوطنية وتحديد المشاكل والمعوقات والمقترحات البنّاءة لتجاوزها وتأمين التدفق المستمر للبيانات والمعلومات.
- الاهتمام بوضع خطط بديلة للمفاصل المهمة بما يضمن الاستجابة لأية متغيرات او تحديات تواجه عمليات التنفيذ

الاطر التشريعية والمؤسسية

1. الاطر التشريعية:- يعتبر العراق من ضمن الدول الرائدة في مجال بناء الحكومة الرشيدة وبناء الأُطر المدنية لها ويبرز ذلك في جوانب عدَّة، ففي الجانب التشريعي كان لقانون العقوبات البغدادي لسنة (1919) الريادة في ذكر الجرائم بعينها او الشروع فيها او الإعداد لها، والتي وردت فيما بعد بالقوانين التي تلت ذلك ومن هذه الجرائم (الرشوة، الإختلاس، تجاوز الموظفين حدود وظائفهم ، إساءة استغلال الوظائف، إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة الفساد، إعاقة سير العدالة) وغيرها من الجرائم المنصوص عليها في مواد قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل.

2-الأُطر المؤسسية:- لعل من أبرز الإجراءات التنظيمية التي اتخذتها الحكومات الوطنية المتعاقبة بعد عام 2003 التي استهدفت إرساء دعائم دولة القانون والمؤسسات وتنفيذ برامج مكافحة ظواهر الفساد ومعالجة أسبابها، إنشاء مؤسسات معنية بمكافحة الفساد وتفعيل دور القائمة منها وتعزيز عمليات التنسيق والتكامل والتعاون فيما بينها وكما يلي:

- ديوان الرقابة المالية
- هيئة النزاهة
- مكاتب المفتشين العموميين
- المؤسسات القضائية
- منظمات المجتمع المدني
- شبكة الإعلام
- مكتب منسق دولة السيد رئيس الوزراء للشؤون الرقابية
- لجنة النزاهة في مجلس النواب
- المجلس المشترك لمكافحة الفساد

المزايا الآتية وهي بمثابة مؤشرات محددة تنسجم مع مجمل إستراتيجية الإصلاح الإداري

1- تطوير التدابير القانونية اللازمة لتعزيز سيادة القانون وتفعيل قدرات الهيئات المتخصصة بتنفيذ إجراءات مكافحة الفساد.

2 -اعتماد برنامج وطني لحماية المجتمع من جرائم الفساد ووضع آليات وضوابط لتحصين الاقتصاد الوطني من الممارسات السلبية والارتقاء بالمعايير الأخلاقية للوظيفة العامة.

3 - تفعيل مبادئ الخصخصة وتطوير المشاريع العامة وتحرير التجارة والاستثمار وإعادة هيكلية وظائف دوائر الدولة وتحديد أدوارها.

4 - إصلاح نظام الخدمة المدنية وإعادة العمل بمجلس الخدمة المدنية وفق التطور الحاصل في مفهوم الوظيفة العامة ومواكبة التقنيات الإدارية والتكنولوجية الحديثة بما يؤدي إلى التقدم والرقيّ في اداء المؤسسات وترشيد الإجراءات الإدارية.

5-كشف حالات الفساد بعد صدور أحكام القضاء بحقها وإعلانها للرأي العام عملاً بمبدأ الشفافية.

6- تبسيط وترشيد الإجراءات الإدارية وإجراء التقييم الذاتي للمؤسسات بشكل دوري وذلك لغرض تحقيق فعالية في توفير الخدمات للمواطنين

7- تعزيز وتنمية الثقافة العامة والشفافية والنزاهة والمسؤولية وترويج أهمية تطبيق لائحة السلوك الوظيفي وكشف المصالح المالية في ترسيخ أدبيات الوظيفة العامة.

8- تحسين كفاءة ونوعية الخدمات القانونية التي يقدمها نظام العدالة.

9-تعزيز النظام المالي للدولة، من خلال اعتماد مبادئ الشفافية والكفاءة والفعالية في إدارة الموازنة العامة للدولة والحرص على مشاركة المجتمع في صياغة وتنفيذ ومراقبة البرامج والمشاريع.

10-تحسين مستوى الوعي والمشاركة من جانب وسائل الإعلام والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال مكافحة الفساد واعتبار هذه المؤسسات الكفيل والضامن الاخلاقي لالتزام الموظف العمومي والخاص بتحمل المساءلة والمسؤولية أمام الشعب.

11- تحسين آليات اشراك المواطنين في اتخاذ القرارات وذلك لتعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين الخدمات المقدمة لهم نوعاً وكماً وتحسين نوعية الحياة.

12- تطوير نظام المناقصات والعقود وبنائه على وفق مبادئ الشفافية لضمان إرساء أسس التنافس وتكافؤ الفرص وفق معايير السوق الحرّة.

13- تعزيز دور الأجهزة الرقابية بما يضمن وضع إجراءات التنسيق والتعاون فيما بينها وتعزيز ثقة المواطن بهذه الأجهزة.

14- بناء علاقات متميزة مع المؤسسات الدولية والإقليمية بما يضمن الاستفادة من برامج الدعم الدولي وتفعيل إجراءات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في هذا المجال من خلال تنشيط وتوسيع البيئة المعلوماتية في قياس الاداء لأجهزة الدولة والشفافية في كشف المعلومات على
المستويات كافة.

15- إصلاح النظام التعليمي بما يؤمن نشر ثقافة مجتمعية تبدأ من المدرسة عبرَ تعليم النشئ الجديد بمخاطر الفساد وزرع الفضيلة والاخلاق والتربية الصحيحة لخلق جيل واعي يفهم ويدرك جيداً مخاطر الفساد على المجتمع بشتى اشكاله وينتهج الطريق السليم للأبتعاد عنه، فضلاً عن إيجاد بيئة مجتمعية تحرص على نشرروح العدالة والنزاهة وبناء الوطن.

16- تطوير إجراءات بناء قواعد المعلومات والبيانات المطلوبة لاتخاذ الإجراءات والقرارات الصائبة في مجال مكافحة الفساد.

17- تعزيز إجراءات الضبط والسيطرة والرقابة الداخلية في جميع دوائر الدولة لتعزيز قدرة الإدارة على السيطرة والحد من مخاطر التواطئ والغش.

18- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من مقاومة التغييرات المتوقعة نتيجة تطبيق سياسات وبرامج مكافحة الفساد.


الـوقاية: بناء منظومة تشريعية وإدارية ومالية ورقابية وقيمية وثقافية
أهداف الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
خلق جبهة وطنية واسعة تشترك فيها كل الأجهزة الرسمية والشعبية
الـردع: بناء منظومة قانونية وتحقيقية وقضائية قادرة على تحقيق إجراءات ردع فاعلة
الإصلاح من الأعلى إلى الأسفل أي من الحلقات السياسية والتشريعية والتنفيذية ابتدءاً من القيادة العليا نزولاً إلى ادنى المستويات التنفيذية.

توزيع الأدوار بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع لتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الفساد



دور الإدارات العامة
تسهيل وتبسيط المعاملات:
تفعيل اخلاقيات الوظيفة العامة:
تفعيل اخلاقيات المواطنة:
حق الاطلاع: (الشفافية):
الحق في المساءلة والمشاركة والمحاسبة
دور منظمات المجتمع المدني
دور المؤسسات التعليمية
دور المؤسسات الدينية
دور المنظمات السياسية والنقابية
دور مجالس المحافظات
دور الإعلام
التعاون الدولي لمكافحة الفساد



Thank you